

أي مستقبل من أجل المتوسط

د. ريم عيادي، زميل باحث أول، مركز دراسات السياسات الأوروبية (CFPS) والمنسق العام لمشروع MEDPRO



لا يزال إقليم جنوب المتوسط متشرذماً حتى يومنا هذا – على الأصدعة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. فهل لنا أن نتحدث في يوم من الأيام عن إقليم واحد في حين تؤكد البيانات انخفاض مستوى التكامل فيما بين دول الجنوب، ووجود تباينات هائلة في مستويات دخول الأفراد، وعدم تزامن التطورات الديموغرافية، ووجود تفاوت في مستويات التنمية البشرية وأوجه عدم مساواة هائلة على الصعيد الإقليمي؟ تتعمق هذه التباينات عند عقد مقارنات مع الدول الأوروبية. إلا أن هناك خصائص مشتركة معينة تشارك فيها دول جنوب المتوسط. فعلى الصعيد السياسي، أدت التغيرات الجذرية منذ القضاء على الاستعمار إلى حدوث استقرار واضح رسخته النظم السلطوية في الإقليم. وعلى الصعيد الاقتصادي، رغم وجود احتمالية كبيرة للنمو، لا تزال هذه الدول تعاني ارتفاع معدلات البطالة، وأغلبها مستورد صافي للطاقة باستثناء الجزائر وليبيا، وتبلغ حصتها من تدفقات رأس المال 5% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، والبنى الأساسية فيها التي تعاني نقصاً في التنمية (الطاقة، والنقل، والاتصالات) تحتاج إلى تحديث ضخم على الصعيد الاجتماعي، وتوجد في كل هذه الدول إمكانات هائلة في سوق العمل، ولكنها غير مستغلة بما يكفي، ومستويات عالية من البطالة بين المهرة، ونظم صحية، وحماية اجتماعية، وتعليم تعاني ضعفاً في التنمية. وفي مجالي البيئة والطاقة، على الإقليم أن يواجه ندرة المياه، وأمن غذائي وزراعي تحت التهديد، وزيادة في الطلب على المياه والطاقة مصحوباً بإمكانات تفقر إلى التنمية الكافية في مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى زيادة التصحر، وتلوث المياه والهواء. بليجاز، يواجه مستقبل جنوب المتوسط تحديات هائلة، تتراوح بين عدم الاستقرار السياسي والصراع، وحوكمة تتسم بعدم الكفاءة والتشرد، واحتمال كبير بحدوث لقلل اجتماعية وصولاً إلى حدوث انفصال بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي والتعليم وسوق العمل، والضغط البيئي. وبالتالي، من الأهمية بمكان البدء في إعادة التفكير بعمق في مستقبل العلاقات الأوروبية وجنوب المتوسطية في عالم علامي. أكثر ما يجدر ذكره هنا هو ضرورة ضمان مواصلة التنمية في الدعامات الأربعة المتمثلة في رأس المال البشري، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي والديناميكيات والتفاعل فيما بينها، مصحوباً بتعزيز استخدام الموارد الطبيعية في ظل قيود بيئية. وبالتالي، فإن التركيز على الاتجاهات ودراساتها، والفرص التي يقدمها كل منها والتحديات التي تطرحها في كل دولة، سيقوم برنامج MEDPRO – آفاق مستقبلية، وهو اتحاد يضم 17 مؤسسة ذات صلة بالصيت من صفتي المتوسط يقودها مركز دراسات السياسات الأوروبية الذي يتخذ من بروكسل مقراً له، بوضع سيناريوهات ممكنة حتى عام 2030 وتقييمها. تتبع هذه السيناريوهات من أشكال التنمية البشرية والتفاعل الديناميكي فيما بين الدعامات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية، والموارد في توليد الثروة في الإقليم، وكذا إمكانية تحقيق المزيد من التكامل على بعد من الاتحاد الأوروبي. سيتم تقييم كل هذه السيناريوهات في سياق عدم اليقين الجغرافي السياسي الذي يجعل الاختيارات السياسية الصحيحة أمراً صعباً، إلا أنه لا يستحيل التطلع إلى ما يمكن أن يكون مستقبلاً أفضل.

آفاق متوسطة

بروفيسور، جان لويس ريفرز -
رئيس المجلس العلمي ومنسق المنتدى الأوروبي المتوسطي للمعايير الاقتصادية (FEMISE)



إن تحليل الأفق عمل صعب في حد ذاته، بل يماثل ما قام به حكماء المتوسط القدامى. والقيام بهذا العمل في إقليم بخصوصية الإقليم الأوروبي المتوسطي يمثل تحدياً، ولكنه عمل حيوي من أجل التعرف على الديناميكيات التي سيشهدها إقليمنا خلال السنوات القليلة القادمة. ولهذا أسباب عديدة، أود أن أذكر هنا ثلاثة منها في المقالة الافتتاحية للعدد الأول من النشرة الإخبارية الصادرة عن MEDPRO. السبب الأول هو أن هذه "المنطقة" التي تضم دولاً أوروبية ومن جنوب المتوسط تعتبر الآن إقليماً، هو الإقليم الأوروبي المتوسطي، رغم الاختلالات التنموية الهائلة فيما بين الدول بعضها البعض المتمثلة في فقدان عشر سنوات من متوسط العمر المتوقع عند عبور مضيق جبل طارق. إن خبراتنا على مدار الخمسة عشرة سنة الماضية تبرز مدى تطور الخطاب – على نحو ليس مجرد في المعنى. لقد تحولنا من عشرة ثلث الدول من المتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي يجمع 44 دولة مع بعضها البعض. وفي حقيقة الأمر، رغم تفتت الإقليم، منذ عام 1995 ومنذ عملية برشلونة، يتمتع إقليم المتوسط بمنتدى للنقاش السياسي في طوره الجيني، اكتسب بعض القوة عام 2008 بإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط. صحيح أن هذا الاتحاد لم يضع نهاية للصراعات الصريحة أو الخفية، وصحيح أيضاً أن هذا الحوار تضاعف الآن إلى أبسط صورته، إلا أن المواقف تغيرت وبغض النظر عن هندسة الشراكة المتغيرة، تم إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الأوروبي المتوسطي، بناءً على تعددية الأطراف والاشترك في صنع القرار؛ وهو ما لم يكن الحال في الماضي. ومن ثم، فسيكون من الضروري أن نفكر في الطريقة التي ستتطور بها هذه الشراكة خلال العشرين سنة القادمة، مع النظر بعين الاعتبار إلى التبعات الاقتصادية الاجتماعية المترتبة عن المبادرات المختلفة. يمكن أن نجد السبب الجوهري الثاني في كون التطور المؤسسي يتوافق مع الاعتماد المتبادل الملموس بين صفتي المتوسط. فإقليمنا "الإقليم" يتشاركان قريباً جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، وبشرياً؛ الأمر المترجم في ديناميكيات هامة للهجرة. من الناحية الاقتصادية، علينا أن ننظر فقط إلى تدفقات التجارة (أوروبا تتمتع بأعلى فائضات تجارية إقليمية مع جنوب المتوسط)؛ وتدفقات السائحين والتحويلات المالية من المهاجرين – هذان الجانبان الأخيران يمكنان دول الجنوب من التعويض عن العجز التجاري فيها. إن تطورات الشعوب تعزز بقوة هذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم بالفضل. وتثبت كل المسوحات التي تستهدف الشباب (الذين يمثلون 30% من إجمالي سكان الضفة الجنوبية) جانبية الصفة الشمالية في أعينهم، السبب الثالث وراء أهمية إجراء تحليل الآفاق يضع الناس في قلب التحليل، ويرتبط بأفق لمتد لفترة 20 سنة كما اختار مشروع MEDPRO. فخلال هذه الفترة سيصل السكان النشطون إلى القمة، هذا على جانب، وعلى الجانب الآخر، سيتراجع عدد السكان في سن العمل (القانوني)؛ مما سيمكننا من إنشاء إقليم يعتمد على التكاملية، ويجني ثمار التعاون الذي تكسب فيه كل الأطراف. إذا تركنا هذه الفرصة تضيق من بين أيدينا، علينا أن نعي أن السير في الاتجاه المعاكس سيكون صعباً. فمسألة الناس وحراك المهارات تأتي في صميم تحليل الآفاق، وهي مسألة حرجة ودقيقة إما تقيم بلاد أو تقضي عليها. هذا طموح جامع سيسعى مشروع MEDPRO جاهداً إلى تحقيقه.



MEDPRO: الطاقة وتخفيف حدة تغير المناخ

د. مانفريد هافنر، منسق أنشطة تأمين
المعرض من الطاقة، مؤسسة إيني
(FEEM) إنريكو ماتى

فيما يتعلق بالطاقة، يوجد قدر كبير من التكاملية بين أوروبا والدول المتوسطة الإحدى عشرة. ففي حين تتمتع أوروبا بمستويات عالية من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وتزايد الاحتياجات الكبيرة على الطاقة، ومحدودية موارد الطاقة، وتوفر رأس المال والتكنولوجيا فيها بدرجة كبيرة. تتسم الدول المتوسطة الإحدى عشرة على الجانب الآخر بانخفاض حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، واحتياج كبير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر موارد هائلة من الطاقة (الكربونية والمتجددة)، ووجود قيود على التمويل عشرة هي حقاً مورد أساسي والتكنولوجيا. بعض من الدول المتوسطة الإحدى عشرة هي حقاً مورد أساسي للهيدروكربون إلى أوروبا، وأقيمت بنى أساسية هائلة في هذا الصدد فيما بين شمال إفريقيا وأوروبا. إلا أن بعض الدول المتوسطة الإحدى عشرة مستورد صافي للطاقة، والدول كلها بحاجة شديدة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يعد توفر الطاقة، وخاصة الكهرباء، شرطاً أساسياً لها. يمكن استنباط مسارات مختلفة للتنمية المستقبلية، البعض منها أكثر استدامة من الآخر. تتمتع كل الدول المتوسطة الإحدى عشرة بإمكانات هائلة في الطاقة المتجددة نحن في MEDPRO ندرس اتجاهات توفير الطاقة على المدى المتوسط إلى الطويل في إقليم المتوسط وتدابير ذلك على أوروبا، وكذا اتجاهات التنمية المستقبلية فيما يتعلق سيناريوهات العرض-الطلب المحلي الخاص بالطاقة، بما في ذلك إمكانية تخفيف حدة آثار تغير المناخ. ونحن نقوم بذلك باتباع مقاربة تنطلق من القاعدة (تقوم على جمع الاستراتيجيات الوطنية: المشروعات والسياسات)، وأيضاً مقاربة تنطلق من صناع القرار (باتباع نموذج التوازن العام).



النهوض من الأزمة

د. نيلور كوتيهو، باحث زميل،
مركز قبرص للشؤون الأوروبية
والدولية (CCHIA)، وبروفيسور
ماريك دابروفسكي، رئيس مجلس
الإدارة، مركز البحوث الاجتماعية
والاقتصادية (CASE)

لقد ضربت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الاقتصاد العالمي كله، ولكن درجة الأثر السلبي على فرادى الأقاليم والدول لم تكن على نفس القدر؛ فإذا ما قارنا الاقتصادات الخمسة الكبرى في إقليم جنوب المتوسط (مصر، وإسرائيل، والأردن، والمغرب، وتركيا) بأربع اقتصادات كبرى من أوروبا (فرنسا، واليونان، وإيطاليا، وإسبانيا)، نجد أن إقليم جنوب المتوسط نما بسرعة أكبر قبل الأزمة، ثم ضربت به الأزمة في وقت لاحق، وبدأ في الارتداد في وقت لاحق بسرعة أكبر، وبحلول عام 2009، اعتبر أن ربع من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول جنوب المتوسط الخمسة بلغ 2%، في حين بلغ المعدل في أوروبا ما يقرب من -2%. إذا استبعدنا تركيا من مجموعة جنوب المتوسط (التي تربطها علاقات تجارية وثيقة مع السوق الأوروبية عن طريق الاتحاد الجمركي)، يمكن رؤية هذه الاختلافات بوضوح أكبر. ويمكن اكتشاف تفاوتات مماثلة في الأرقام الخاصة بالتوظيف. في حين زادت معدلات التوظيف في أوروبا بنسبة 1% نقطة في الفترة بين الربع الثالث من عام 2009 والربع الأول من 2010، وزادت بمتوسط 3% نقطة خلال نفس الفترة في مصر، وإسرائيل، والمغرب، وتركيا. إلا أنه، رغم أن المخرج والنمو في التوظيف يبدو أنه ارتد في إقليم المتوسط، بما إن معدلات البطالة في الأزمة الاقتصادية بقيت عند معدلاتها المكونة من رقمين أو قريبة منها، ولاتزال الدول تواجه تحدياً هائلاً في استقرار الاقتصاد الجزئي؛ فمعدلات التضخم شهدت تذبذباً كبيراً في الإقليم خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، في سوريا، زاد التضخم من 4.7% عام 2007 إلى 15.2% عام 2008، في حين وصل المعدل إلى 2.8% عام 2009. سيتم بحث هذه القضايا والقضايا الأخرى المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في إطار الأجنحة البحثية لحزمة العمل الخامسة حول "التنمية الاقتصادية، والتجارة، والاستثمار". تتضمن قائمة المهام البحثية محددات الاقتصاد الكلي والمحددات المالية للنمو طويل الأجل، وتدققت الاستثمار والتجارة، والتكامل الاقتصادي في إقليم المتوسط، بين إقليم المتوسط والاتحاد الأوروبي ضمن الاقتصاد، والخصخصة، وتنمية القطاع الخاص، وتحليلات قطاعات مختارة ذات أهمية خاصة.

الجغرافيا السياسية والحوكمة في المتوسط



تالالي توتشي، زميل أول،
معهد الشؤون الدولية (TAT)

تستند التوقعات الخاصة بالمتوسط فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية على افتراضات حرجة، تتمثل في استمرارية الوضع الراهن من منظوري السياسة والحوكمة، مع إجراء التعديلات اللازمة. حقاً، على مدار العقود الأخيرة، أظهرت النظم في جنوب المتوسط قدرة هائلة على الصمود. ورغم التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها على الأصعدة المحلية، والإقليمية، والدولية، وقتت الهياكل السياسية وهياكل الحوكمة في إقليم المتوسط بصلابة وصمود. ولكن هل يمكننا افتراض أن هذا الوضع سيستمر إن بقي الحال على ما هو عليه؟ تبحث حزمة العمل الثانية حول الحوكمة والجغرافيا السياسية في هذه الفرضية بلاتمييز بشكل دقيق بين الاستقرار والاستدامة. بعبارة أخرى، استقرار اليوم قد لا يصمد في منظور 30 عاماً إن لم تستدب العمليات السياسية وعمليات الحوكمة الجارية. ولا يبدو أن الوضع الراهن سيستمر خلال العقود القادمة نظراً للأثر التراكمي للتحديات المتعددة التي تواجهها دول الإقليم. في الورقة الأولى لهذه الحزمة من حزم العمل، أرسنا الإطار المفاهيمي الذي سيطبق في تحليل أفاق التنمية المستدامة في جنوب المتوسط. وباستكشاف مفهوم "الاستدامة" ومحدداته، يدفع بأن الإبقاء على التركيبة الحالية لقوة الدولة على خلفية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وأهم من هذا وذاك، القلائل السياسية والاجتماعية المحلية الأخذة في التزايد سيصبح أكثر صعوبة على المدى الطويل.

تركيا: قبول ضمنى للقاطرة الاقتصادية في الشرق الأوسط العربي

مسؤول عن قسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في
المعهد الأوروبي للمتوسط (IEMED)



خلال العقد المنصرم، أصبحت تركيا دولة متاجرة توصف بلانشاط والقوة نبع المتجه الأساسي لسلوكها الدولي من مقاربة الأمن الصلب إلى مقاربة تعاونية، بناءً على الاعتماد المتبادل المتزايد عن طريق الاقتصاد والتجارة. ومند تولى حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، جرت عملية تحديث اقتصادي " قائمة على تنوع ثلاثي: نشر التنمية الاقتصادية في المزيد من المدن في كل أنحاء البلاد؛ والتنوع التنافسي لقطاعات إنتاجية جديدة وتقليدية، وتنوع دليلى للعلاقات الاقتصادية الخارجية. أدت هذه العوامل إلى تراكم حاجة متزايدة إلى حدود جديدة في مجال الأعمال في الاقتصاد التركي، بوصفها، كما هي فعلاً، الشريك الطبيعي لاقتصادات الشرق الأوسط. يتعاون هذه الدول مع تركيا، شهدت هذه الاقتصادات الأثر العرضية للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تركيا خلال السنوات الأخيرة. في تموز/ يوليو 2010، تم توقيع اتفاقية تجارة حرة إقليمية متعددة الأطراف بين تركيا، وسوريا، والأردن، ولبنان، ما يطلق عليه "مجلس الاتحاد الاقتصادي والتجاري لدول الجوار القريب". تستبصر هذه الاتفاقية إنشاء منطقة تأثير حرة، والنهوض في مجال التعاون في التجارة، والنقل، والسياحة، والطاقة. تتطوّر هذه الاتفاقية على علاقة اقتصادية غير سيمترية تكسب فيها كل الأطراف. من المفترض أن تحقق الاقتصادات العربية مكاسب نظراً لأوجه التضافر الإيجابية المحتملة في الاستثمار وما يمكن أن تولده من فرص توظيف، ولكن قد يحقق أصحاب المشروعات الأتراك مكاسب أكثر نظراً لارتفاع نسبة توافيتهم وعالميتهم. بلانظر لانعقاد الحكومات الأربعة بتطوير المركز، يمكن أن تكون هذه هي الخطوة الأولى لوضع مخطط أوسع نطاقاً للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط قد تضم إليه دولاً أخرى مثل مصر والعراق على المدى المتوسط.

آفاق للتسوية السياسية والاستقرار في الشرق الأوسط

د. سمير عبد الله، المدير العام، معهد بحوث فلسطين السياسية الاقتصادية (MAS)

لقد نجح النضال الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في نقوبة الإجماع الدولي دعماً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، رفع اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالأثر السلبي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على سياستها الخارجية من آمال الفلسطينيين والعرب من أجل الوصول لتسوية سياسية. إلا أن جهود إدارة أوباما بتبشير محادثات السلام لم تترك سوى الأثر البسيط على تحقيق تقدم في تسوية الصراع. إن أنشطة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي التي تسارعت في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة شديدة اليمينية مصحوبة بلامطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية لم يؤد إلا إلى تأخير إعادة فتح المفاوضات. فاستمرار أنشطة الاستيطان يشير إلى عدم رغبة إسرائيل في إنهاء الصراع ولا استعدادها لذلك. بلانسية لحكومة فلسطين، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد إجراء أية مفاوضات أخرى مع إسرائيل تحت هذه الشروط أمراً لا جدوى له وخطيراً؛ فهو لن يؤدي فقط

إلى إضعاف مصداقيتها بين الشعب الفلسطيني، بل سيقوى موقف العناصر المتطرفة في السياسة الفلسطينية، وسيجد شدة من إمكانية حل الدولتين. فضلاً عن ذلك، أدى غياب السلام إلى زيادة تأخير عمليات التكامل الإقليمي الدولي، مثل "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي يجمع بين جناباته 43 دولة متوسطة بهدف النهوض بالانتماء الإقليمية. من الناحية الفعلية، قامت "عملية السلام" المحتضرة بالانزاسير للدفع بأهداف السلام الإقليمي، والاستقرار، والرخاء التي وضعتها عملية برشلونة عام 1995. ونتيجة لذلك، دون تحقيق تسوية سلمية في المستقبل القريب، كل ما سيحدث هو إطالة أمد عدم الاستقرار في المنطقة. ولتفادي هذا الوضع، يجب أن يقوم المجتمع الدولي إما بالاسعي لإقناع الحكومة الإسرائيلية بوقف الأنشطة الاستيطانية وقبول القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، أو توظيف أدوات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية تنفيذ التسوية السلمية التي طال انتظارها.



لتعليم في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

د. علياء المهدي، بروفيسور في الاقتصاد، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (FFPS)



في أعقاب الاستقلال أثناء الستينيات، أدركت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تحسين نظم التعليم يمثل أولوية قصوى، هذا بالنظر إلى انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة وتواضع مستويات التحصيل العلمي في المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، شددت معظم الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الاجتماعية على أهمية رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، وخفض معدلات التسرب من التعليم، وزيادة نسبة المعلمين-الطالبة، وخفض عدد الطلبة في الفصل الدراسي، والقضاء على الفجوة بين الجنسين. لم يكن من الممكن تحقيق هذه الأهداف دون تخصيص أموال كافية من الإنفاق العام على هذا الغرض. وبمرور الوقت، تم التشديد بدرجة أكبر على إدخال التكنولوجيات الجديدة في العملية التعليمية، وتطوير المناهج، وتدريب المدرسين.

إلا أن درجة النجاح في تحقيق الأهداف المختلفة تباينت من دولة لأخرى. وكان لدرجة استدامة النظم التعليمية والإنفاق العام المخصص لهذا القطاع إن البيانات التي تم الأداء الذي حققته مختلف الدول. أهمية، كما أثر على الحصول عليها مؤخراً من تقارير التنمية البشرية وتقارير التنافسية العالمية توضح حدوث العديد من التغيرات الإيجابية في الدول قيد النظر، ولكنها تشير أيضاً إلى الكثير من التحديات التي يجب التصدي لها الآن وفي يمكن رؤية أداء إيجابي في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي المستقبل. والثانوي، ومعدلات تعلم القراءة والكتابة، وفي سد الفجوة بين الجنسين. إلا أنه لم يتحقق سوى إنجاز متواضع في مجالات مثل التعليم الثالثي، والإسهام في التقدم التكنولوجي، ومعدل التنافسية الكلي في التعليم العالي والتدريب، والابتكار، والاستعداد الفنى. في حقيقة الأمر، يبدو أن الركائز الأربعة التي تعكس التعليم في مؤشر التنافسية تمثل المكونات الأضعف في المؤشر، وهي التي تسبب تواضع الأداء لكامل المؤشر في السواد الأعظم من الدول

المتوسط 2030 ؟

معهد الآفاق الاقتصادية في عالم المتوسط - (IPEMED)



قام معهد الآفاق الاقتصادية لعالم المتوسط، بلاشراكة مع منظمات أوروبية متوسطة متخصصة (اتحاد البحوث التطبيقية في الهجرات الدولية، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطية المتقدمة، والمنتدى الأوروبي المتوسطي للعلوم الاقتصادية، والمرصد المتوسطي للطاقة) بتدشين مشروع تنبؤ في نيسان/إبريل 2009: "المتوسط 2030"، بهدف جمع أجهزة التنبؤ التابعة لكل من المؤسسات والقطاع الخاص في إقليم المتوسط لتولي مهمة بناء رؤية مشتركة حول المتوسط بحلول عام 2030. خرج هذا العمل بثلاثة سيناريوهات: (1) سيناريو تهميش، إذا استمرت الاتجاهات القائمة، فإن يتم سد الفجوات في الدخل فيما بين الدول، وسيظل التخصص في دول جنوب وشرق المتوسط مقصوراً على المنتجات منخفضة الجودة والتكنولوجيا، وستزداد الضغوط البيئية، ولن يتم حل قضية التوظيف؛ (2) سيناريو التبادل، وهذا أكثر تهديداً من السيناريو السابق، حيث سيشتد التكامل المتباين لدول بعينها في الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة على ازدواجية الاقتصادات والأقاليم؛ (3) إلا أن شمة إمكانية بوجود سيناريو آخر، "سيناريو التقارب بين صناعات القرار والقاعدة"، بناءً على العمل السياسي الاستباقي والوائح الدولية متعددة الأقطاب. سيتضمن النمو الاقتصادي الأقوى من حيث التوظيف تطوير أوجه تضافر أوروبية متوسطة، وتوفير وسائل معينة لإعادة التوزيع، وتعزيز التنافسية. ينطوي هذا السيناريو على وجود إطار مؤسسي معزز، وتقوية تحقيق التناغم فيما بين الأعراف. وفي ظل منظومة متكاملة إقليمياً، ومع انفتاح أبواب التعاون القوي أمام كل الدول المتوسطية، يمكن أن تؤدي الرفاعات الداخلية للنمو إلى زيادة الإنتاجية الإقليمية والتوظيف.

فعاليات سابقة:

MEDPRO: اجتماع ميلانو. على مدار يومي 2-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، استضافت مؤسسة إنريكو ماتى ورشة العمل العلمية الثانية لمشروع آفاق المستقبل (MEDPRO) في ميلانو. استهدف الاجتماع تقييم التقدم المحرز في العمل وإجراء نقاش تفصيلي مستفيض حول المنهجية.

MEDPRO: اجتماع القاهرة. على مدار يومي 29-30 تموز/يونيو 2010، استضافت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة أول اجتماع تنفيذي لمشروع MEDPRO. غطى الاجتماع القضايا المنهجية ذات الصلة بالإسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والهجرة. وأعطى الباحثون من المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، ومعهد فلسطين للسياسة الاقتصادية، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لمحات عن الوضع السكاني وحالة التعليم في مصر، وفلسطين، وتونس.

اجتماع التدشين MEDPRO: على مدار يومي 14-15 نيسان/أبريل 2010، استضاف مركز دراسات السياسات الأوروبية الاجتماع التذشيني لمشروع MEDPRO الذي طرح القضايا المفاهيمية للمشروع وحدد المقارنة المشتركة والمنسقة لإجراء الدراسة التنبؤية.



فعاليات قادمة:

على مدار يومي 10-11 شباط/فبراير 2011، يستضيف معهد دراسات إنماج النظم (ISIS) الاجتماع الأول للجنة وضع السيناريوهات لمشروع MEDPRO في مقر المعهد في روما. يهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة السيناريوهات الجزئية التي أعدت في حزم العمل التي يتضمنها المشروع.



باحثو MEDPRO في مؤتمرات

في شهر أيار/مايو 2010، قدمت د. ريم عيادي، منسق مشروع MEDPRO، المشروع أمام اجتماع رفيع المستوى حول المتوسط 2030 نظمه معهد الأفاق الاقتصادية لعلام المتوسط (IPMED) مع IACE، في مدينة الحمامات، تونس.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2010، ألفت د. ريم عيادي كلمة حول مستقبل الحصول على التمويل في إقليم المتوسط في مؤتمر MedaFinance 2010 الذي عقد في القاهرة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "استثمر في المتوسط".

قدم د. مانفريد هافنر أولى النتائج التي حققها مشروع MEDPRO في "الكهرباء الشمسية الشمال إفريقية لأوروبا: هل يعقل؟" أمام "مؤتمر منتدى البيئة الآسيوي-الأوروبي 2010" الذي عقد في ميونخ في الفترة من 1-3 أيلول/سبتمبر 2010، حيث عقدت ورشة عمل تناولت الطاقة الشمسية الحرارية تضمنت مؤسسة ديزرنيك وجوجيتيك.

مطبوعات مشروع MEDPRO وقواعد البيانات – تحميل مجاني من على موقع: WWW.MEDPRO-FORESIGHT.EU

دشن مشروع ميدبرو سلسلة جديدة من التعليقات

التعليق الأول حول الثورة التونسية؛ فرصة للانتقال الديمقراطي: بقلم ريم عيادي، وسيلفيا كولومبو، وماريا كريستينا باسيلو، وناتالي توتشي، كانون الثاني/يناير 2011.

تداعيات الصراعات العنيفة والسلطوية الجديدة على استدامة الدولة، سيلفيا كولومبو، ورقة فنية صادرة عن MEDPRO، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

تستكشف هذه الورقة التغيرات المختلفة التي شهدتها العقدان الماضيان والتي أسهمت في إيجاد الوضع الزاهن المُمثل في ما يبدو استقراراً. ثم تنتقل الورقة لتقييم الظروف التي قد تؤدي إلى عدم استدامة هذا الوضع نظراً لظهور تحديات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وخارجية. يهدف هذا العمل إلى عرض عدد من السيناريوهات الخاضعة لأسلوب معين في استبصارها حول مستقبل الإقليم.

MEDPRO بإيجاز

العنوان	MEDPRO – تحليل الآفاق لإقليم المتوسط
مخطط التمويل	مشروع تعاوني؛ مشروع بحثي مركز على نطاق صغير أو متوسط
المنسق	د. ريم عيادي مركز دراسات السياسات الأوروبية
المدة	1 نيسان/أبريل 2010 – 31 آذار/مارس 2013 (36 شهراً)
الاتصال عبر البريد الإلكتروني	medpro@ceps.eu
وصف موجز	يستكشف مشروع MEDPRO التحديات التي يتعين على الدول الواقعة في إقليم جنوب المتوسط التكيف معها خلال العقود القادمة. سيجري هذا المشروع تحليلاً تنبؤياً لبحث التفاعلات بين التنمية والتعاون الأورومتوسطي في مجالات الجغرافيا السياسية، والسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والطاقة، وتغير المناخ، والتجارة والملاحة. يتمثل المخرج من هذا المشروع في طرح أفضل الركائز العلمية لاتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بلامسيات على الصعيدين المحلي والأوروبي ضمن أطر سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط.
الشركاء	16 (13 دولة)
شبكة البحث	مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS)؛ بلجيكا؛ مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE)؛ بولندا؛ مركز قبرص للشؤون الأوروبية والدولية، جامعة نيقوسيا (CCBIA)؛ قبرص؛ مؤسسة إنريكو ماتى (FEEM)؛ إيطاليا؛ المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية (FEMISE)؛ فرنسا؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (FEPS)؛ مصر؛ معهد الشؤون الدولية (IAI)؛ إيطاليا؛ معهد الاتصالات ونظم الحاسوب (ICCS/NTUA)؛ اليونان؛ معهد أوروبا المتوسطي (IFMed)؛ إسبانيا؛ المعهد المغربي للعلاقات الدولية (TMRI)؛ المغرب؛ معهد دراسات إنماج النظم (ISTS)؛ إيطاليا؛ معهد الخبرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ)؛ تونس؛ المعهد الزراعي المتوسطي لباري (MAIB)؛ إيطاليا؛ معهد بحوث فلسطين للسياسة الاقتصادية (MAS)؛ فلسطين؛ معهد هولندا السكاني للتخصصات المتعددة (NIDI)؛ هولندا؛ جامعة مدريد الفنية (UPM)؛ إسبانيا؛ مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (ZEW)؛ ألمانيا
الموقع الإلكتروني	www.medpro-foresight.eu
التمويل من الاتحاد الأوروبي	2.647.330 يورو
المسؤول العلمي	د. دومينيكو روسيتي دي فلادالبيرو (مسؤول المشروع).